الاعضاء في السوق المشتركة ، وانما امام رومانيا وهونغ ـ كونغ ايضاً . ليس هنالك تحديد للنوعية والكمية وقد اصبح لوبي التجار هو الأقوى الآن ... اي من بلد زراعة وصناعة تحولت الى بلد تجار وسماسرة » (٢٤) .

رغم هذه الصعوبات فان قسم التجارة الخارجية في وزارة الصناعة والتجارة والسياحة يتوقع وصول الصادرات الصناعية ، بما في ذلك الماس ، خلال سنة ١٩٨٠ الى ٤,٥ مليار دولار ، مقابل ٣,٧ مليار في سنة ١٩٧٩ ، بينما سيرتفع العجز التجاري من ٣ مليار دولار في سنة ١٩٧٩ الى نحو ٤ مليار خلال هذه السنة . وحسب هذا التوقع ، فان الواردات ستبلغ قيمتها خلال السنة الحالية ٩,٢ مليار دولار ، مقابل ٧,٣ مليارات في السنة الماضية(٢٥) .

الزراعة تواجه ازمة ...

اذا كانت زيادة الصادرات الصناعية في اسرائيل احد الشروط الاساسية لتحسين الوضع الاقتصادي ، فان الانتاج الزراعي لا يقل شأناً في هذا المجال ، سواء لجهة زيادة حجم الصادرات الى الخارج وبالتالي لتقليص حجم العجز التجاري ، او لجهة تأمين حاجات اسرائيل من المواد الغذائية الاساسية ـ وهو ما استطاعت الزراعة الاسرائيلية تأمينه فعلاً خلال السنوات الاخيرة .

وقد تطورت الزراعة الاسرائيلية في عهد الحكومات السابقة بفضل الدعم الحكومي لها ، الذي لم يمنح لاعتبارات اقتصادية فقط ، وانما حسب قول عضو اللجنة الاقتصادية في عصبة الحركة الكيبوتسيته يعقوب نحتومي ، فان الزراعة « كانت ملزمة بتنفيذ مهمتين اضافيتين زيادة على مهمتها الاقتصادية ، وقد نفذتهما خلال عشرات السنين : الاولى استيطان اسرائيل والثانية تزويد السكان بالغذاء . ولا يمكن القيام بذلك فقط وفق اعتبارات الربحية الاقتصادية » (٢٦) .

وحسب قول احد اعضاء المركز الزراعي يهودا سعدي فقد استطاعت الزراعة الاسرائيلية في سنة ١٩٧٧/١٩٧٨ توفير الغذاء الكامل لسكان اسرائيل ، « اي انه حتى المواد الغذائية التي اضطرت اسرائيل لاستيرادها ، استطاعت تمويلها من عائدات الصادرات الزراعية » (٢٧) . ومنذ فك الارتباط بين الزراعة والدعم الحكومي لمنتوجاتها ولمزارعيها الذي كان يمنح على شكل قروض رخيصة لتطوير فروعهم ، فان الزراعة تعاني من ازمة خانقة في معظم فروعها . وقد عرف وزير المالية هوروفيتس هذه الازمة بقوله : « ان احدى المشاكل الخطيرة الآن هي المشكلة الزراعية . فلدينا زراعة تعتمد على زراعات مدعومة ، وقد نشأ هنا سوق منفلش يعتمد على الحوافز الحكومية . والآن حلت لحظة الحقيقة ، مخلفة صدمة عميقة في اعقابها . انني اتوقع عدم توفر سوق في البلد لتصريف انتاج بعض المزارع ، واذا لم تصدره فمصيرها الانهيار .

« فمثلا فرع الحليب عليه ان يخفض انتاجه بنسبة ١٥٪ ، سواء بواسطة ذبح [الابقار] أو وبواسطة بيع فائض الانتاج الى الخارج . لن اشتري حليباً لست بحاجة له ، والحال في هذا الفرع تنطبق على الفروع الاخرى . لن اشتري زهوراً لا يمكن بيعها في هولندا [مثلا] ... » (٢٨) . وتحدث احد اعضاء المركز الزراعي يهودا سعدي حول وجهة نظر